



أثر انظمة سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية لتجربة السودان للفترة من 1970 الى 2019م

ايوب طه سيد احمد¹ وبخيتة محمد محمود الحاج²

1 جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم

2 ادارة التعليم الفني والتجاري- الخرطوم

ممثل المؤلفين: ayoubmossawi@yahoo.com

المستخلص

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والارتباطي لدراسة اثر تطبيق انظمة سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في تجربة السودان للفترة من 1970 الى 2019، التي تم فيها اتباع عدة نظم للصرف تفاوتت بين تثبيت سعر الصرف خلال حقبة السبعينات، سعر الصرف المدار مع التخفيض المتتالي للعملة المحلية خلال الثمانينات، نظام تعويم سعر الصرف مع التحرير الكامل ثم نظام الربط الزاحف خلال فترة التسعينات، ثم اتباع نظام الصرف المدار خلال فترة الحقبة الاولى من الالفية (2009/2000) (فترة تدفق عائدات البترول) ثم اخيرا اتباع نظام الصرف المدار (فترة شح الاحتياطات والموارد) خلال الحقبة الثانية من الالفية (2019/2010). توصلت الدراسة الى ان نظم تثبيت سعر الصرف والربط الزاحف ونظم ادارة سعر الصرف الاقرب للثبات قد دعمت سعر الصرف واثرت ايجابا على الصادرات والواردات والنتائج المحلى الإجمالي ومن ثم الدخل الشخصي كما انها اثرت ايجابا في خفض معدلات التضخم واستقرارها. في المقابل اشارت الدراسة الى ان نظم تعويم سعر الصرف ونظم ادارة سعر الصرف الاقرب للمرونة، قد كانت أكثر مخاطره واثرت سلبا على الصادرات والواردات والنتائج المحلى الإجمالي ومن ثم الدخل الشخصي، كما انها تسببت في رفع معدلات التضخم. كان من اهم توصيات الدراسة ضرورة اتباع نظم سعر صرف ثابتة او اقرب للثبات حتى تكون داعمة للمؤشرات الاقتصادية، وعدم تبني نظم صرف أكثر تحررا ومرونة لتفادي الانعكاسات السالبة على الاداء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نظم سعر الصرف، سعر الصرف الثابت، سعر الصرف المرن والمدار، المؤشرات الاقتصادية

The Impact of the Exchange Rate Systems on Macroeconomic Indicators (An evaluation study on Sudan experience, 1970- 2019)

Ayoub Taha Seed Ahmed¹ and Bikhaita Mohammed M. Elhag²

¹ Sudan Open University, Khartoum

² Technical and Commerce Education Management, Khartoum

Corresponding Author: ayoubmossawi@yahoo.com, mobile +249123638449

Abstract

This study followed the descriptive & the correlation approach to evaluate the impact of the application of the exchange rate systems on Sudan macroeconomic indicators since 1970 up to 2019. During the seventies decade Sudan adopted the system of fixing exchange rate, and the managed exchange rate with successive devaluation of the local currency during the eighties. Within the decade of nineties the floating and liberalization policy of the exchange rate had been adopted beside the system of the crawling peg during (97/99). During the first decade of the millennium 2000-2009 (period of the flow of the oil revenues), Sudan followed managed exchange rate system & during the second decade (period of the extreme scarcity of the foreign exchange resources after the secession of the southern Sudan). The study concluded that the systems of the fixing exchange rate, the crawling peg & the systems managing exchange rate that are closer to fixing were positively supported the macroeconomic indicators, while the systems of exchange rate that are closer to liberalization, floating & flexibility had negatively affected the exports, imports GDP and personal income. It also increased the inflation rate. One of the most important recommendations of the study is the need to adopt a system of the exchange rate that closer to the fixing to ensure the improvement of the macroeconomic indicators. It also recommends not following a disengagement and flexible rate exchange to avoid negative reflection on the economic performance.

Keywords: exchange rate system, fixing exchange rate, floating and managed exchange rate systems, economic indicators

إن اختيار نظام الصرف المناسب يُعد احدى التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية خاصة إذ أن نظم الصرف ينبغي عند تطبيقها الأخذ في الحسبان خصائص هذه الاقتصادات الناشئة ودرجة انفتاحها المالي دوليا وصلابة نظامها الاقتصادي الداخلي... الخ. إن استمرارية التحول في تطبيق أنظمة الصرف التي تتبع تثبيت سعر الصرف وتلك التي تتبع تعويم سعر الصرف أو تلك النظم الوسيطة يضعنا أمام مشكلة اختيار نظام الصرف الملائم ، ولكن بالطبع لا يوجد نظام صرف مثالي مطلق لكن هناك نظام صرف مثالي خاص بكل دولة وهذا يحتم ضرورة دراسة مختلف اثار اختيار نظام الصرف على اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالاقتصاديات الناشئة كما في دول العالم الثالث خاصة وحسب كثير من الدراسات لم يعد أمامها سوى تبني حلول جذرية تتمثل في التثبيت غير المحدود لسعر الصرف أو تركه للتعويم المدار. ان اصلاح انظمة الصرف تقتضي ضرورة البحث عن العلاقة الموجودة بين انظمة الصرف وادائها على مستوى الاقتصاد الكلى من خلال التعرف على الاثار المترتبة على حركة الصادرات والواردات والنتائج المحلى والدخل الشخصي ومعدل التضخم... الخ، بالتالي جاءت هذه الدراسة للوقوف على تجربة السودان في تطبيق نظم الصرف المختلفة واثار هذه النظم على اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة من 1970 الى 2019 ومن ثم تقييم هذه التجربة والخروج بنتائج وتوصيات مناسبة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الآثار الاقتصادية المترتبة من تبني نظم صرف متنوعة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: الى أي مدى أثر تطبيق نظم الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان للفترة من (1970) الى (2019)؟

هل اثرت نظم الصرف الاقرب للتثبيت سلبا ام ايجابا على الصادرات والواردات والنتائج المحلى والدخل الشخصي ومعدل التضخم؟ هل اثرت نظم الصرف الاقرب للتعويم سلبا ام ايجابا على الصادرات والواردات والنتائج المحلى والدخل الشخصي ومعدل التضخم؟

فروض الدراسة

- (1) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الصادرات
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الصادرات
- (2) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الواردات
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الواردات
- (3) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الناتج المحلى الإجمالي
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الناتج المحلى الإجمالي
- (4) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على الدخل الشخصي
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على الدخل الشخصي
- (5) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على معدل التضخم
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على معدل التضخم.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى

- 1- التعرف على ايجابيات نظم الصرف وسلباتها المختلفة على المؤشرات الاقتصادية الكلية
- 2- تحديد طبيعة العلاقة بين نظم الصرف وحركة الصادرات والواردات في تجربة السودان 1970-2019

3 - تحديد طبيعة العلاقة بين نظم الصرف والناتج المحلي الإجمالي، والدخل الشخصي في تجربة السودان 1970/2019

4- تحديد طبيعة العلاقة بين نظم الصرف ومعدلات التضخم في تجربة السودان (1970/2019)

5 - التوصل لنتائج وتوصيات تفيد بتبني سياسات لتطبيق نظم صرف مثاليه تدعم الاداء الاقتصادي في السودان

منهجية الدراسة

سوف تتبع الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي من خلال دراسة قياسية باستخدام الانحدار الخطي المتجدد لتقييم تجربة السودان للفترة من 1970/2019 لمعرفة إثر نظم سعر الصرف المطبقة (كمتغيرات مفسره) حسب الحقب الزمنية، على اداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل الشخصي وكذلك معدل التضخم (كمتغيرات تابعه).

فترة الدراسة

تغطي الحقبة الزمنية للفترة الممتدة من (1970) الى (2019)

نظم الصرف

يشير نظام الصرف للترتيبات التي تتبعها الدول اما في ترك تحديد سعر صرف العملة الاجنبية لقوى السوق في جانبي العرض والطلب، أو تتولاه السلطات المختصة عندما تتحكم بعرض العملة الأجنبية أو الطلب عليها أو كليهما. ويفترض التحكم ان تختار السلطة النقدية سعراً محدداً للصرف، ومعرفة سبب انحراف سعر السوق عن السعر المحدد رسمياً ان كان يأتي أما من العرض الزائد أو الطلب الزائد، ولذا لا تستطيع أية سلطة التحكم بالسعر دون ملاحظة الجهة التي تدفع بالسعر لأعلى ولأدنى عن السعر المثبت، أو المرغوب هل جاءت من جانب الطلب أو العرض.

اتبعت دول العالم في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى نظام سعر الصرف الثابت المعتمد على قاعدة الذهب التي تحدد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب. وكان يسمح بالخروج عن نظام الذهب بصورة مؤقتة في حالات الطوارئ والحرب على ان تتم العودة إليها عندما تنتهي حالة الطوارئ، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ثم العودة في العام 1925م، والتخلي عنها في العام 1931م ومن ثم تطورت إلى الربط القابل للتعديل في العام 1945م (اتفاقية بروتون وودز). وفي بداية السبعينات حل نظام التعويم للتأثير على السياسات المالية غير المتسقة التي اتبعتها البلدان الصناعية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت سياسة مالية ونقدية توسعية لتمويل حرب فيتنام. تنقسم أسعار الصرف العائمة إلى أسعار صرف عائمة حرة لا تتدخل فيها السلطات النقدية وتسمح بأن يتحدد سعر الصرف على أساس قوى السوق، وأسعار صرف عائمة موجهة، يتم التدخل فيها من قبل السلطات النقدية (دومينيك سالفاتور، 1975).

جدول رقم (1): مقارنة توزيع الدول حسب انظمة الصرف العالمي 2013 و2021م

انظمة الصرف	2013 %	2021 %
التثبيت الصلب(غ المرن)	13.2	13
التثبيت المرن (السهل)	42.9	47.7
التعويم	34	33.1
نظم الترتيبات الاخرى المدارة	9.9	6.2
الاجمالي	%100	%100

تقارير صندوق النقد الدولي

من الجدول اعلاه فان التثبيت الصلب يشير اما لاعتماد الدولة علي العملة البديلة (يورو، دولار الخ) بدلا عن العملة المحلية في التعاملات الداخلية والدفعيات الخارجية، كما يشير ايضا الى استخدام نظام لجنة العملة الوطنية حيث يتم تقييد اصدار العملة المحلية الا بشرط تغطية العملة الوطنية بالعملة الاجنبية المرتبطة بها وهنا لا يستطيع البنك المركزي مزاوله وظيفة المقرض الاخير.

اما في التثبيت السهل فان السلطة النقدية تستخدم الوسائل المتاحة للملائمة لإبقاء سعر الصرف في حدود ومدى معين للحركة فوق او تحت السعر المحدد. كما تتخذ بعض الدول في هذا الإطار تعديل سعر الصرف وفق فروقات التضخم فيما يعرف بنظام التثبيت الزاحف. ان انظمة التثبيت بالطبع تقيد السياسة النقدية وحرية السلطات النقدية في ادارة السيولة او سعر الفائدة حتى مع زيادة الانفتاح المالي.

اما في نظام التعويم فان تحديد سعر الصرف يعتمد على السوق دون تدخل من السلطات النقدية، التي يقتصر تدخلها لتصحيح الانحرافات الكبيرة وخلال فترات محدده في السنة المالية، اما في نظم الترتيبات الاخرى المدارة فهي نظم أقرب الى التثبيت والتحديد.

يلاحظ من الجدول ايضا ان الانظمة الاقرب للتسهيل والمرونة في ادارة سعر الصرف تتبعها أكثر من 80% من الدول في حين تتبع اقل من 20% من الدول نظم التثبيت والتحديد. وهذا التباين للدول حسب اتباع نظم الصرف يفسر محاولة الدول تحاشي السلبيات عند اتباع نظام دون الاخر، كما يلاحظ تحول حوالي 4% من الدول من نظم التثبيت الصلب والنظم المدارة والتعويم الحر نحو التثبيت السهل للمزاوجة بغرض الاستفادة من مزايا التثبيت والتعويم. فالانفتاح المالي لا يتلاءم مع سعر الصرف الثابت اذ ان التوسع النقدي يزيد من معدلات التضخم وبالتالي تزيد تكلفة الصادرات وهذا يؤثر سلبا على حصيلة الصادر وفي الوقت نفسه فان خفض الانفاق الحكومي يجعل الواردات ارخص من المنتجات المحلية وهذا يفسر عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية في اتباع نظام تثبيت سعر الصرف.

كما ان اتباع نظام التعويم لسعر الصرف يقتضي تحرير ادارة السيولة واسعار الفائدة لتصحيح السياسة النقدية أكثر كفاءة الا ان هذا في المقابل يقتضي ضرورة ان تتسم خصائص الاقتصاد بالتنوع في الصادرات ومن ثم تلقائية التدفقات النقدية وتعاونها لسوق الصرف، كما يتطلب ايضا وجود عمق مالي مناسب وان تتوثق صلة التدفقات النقدية بسعر الفائدة.

جدول رقم (2) نسبة توزيع الدول وفق أطر السياسة النقدية وأسعار الصرف بصفحتها مثبتات إسمية

العام	الدولار	اليورو	السلال	العملات الاخرى	المجاميع النقدية	استهداف التضخم	اخرى	المجموع
2013	20.3	14.1	6.8	4.2	13.6	17.8	20.4	100
2021	19.2	13.5	4.1	4.7	13	20.3	22.3	100

www.economiccollection.com/New-economic-theory/files/ سعر الصرف. محرك سوق العملات

يلاحظ من جدول (2) ان نسبة الدول التي اعتمدت على عملات الدولار واليورو كمثبتات اسمية تعادل 32.7% في حين كانت هذه النسبة تعادل 34.4% وفي المقابل فان نسبة الدول التي اعتمدت على عملات اخرى كانت 11% واصبحت 8.8% كما ان نسبة الدول التي اعتمدت على مثبتات المجاميع النقدية كانت 13.6% واصبحت 13% في حين التي اتبعت سياسة استهداف التضخم كمثبت اسمي 17.8% واصبحت 20.3% وتلك التي اتبعت سياسات اخرى كمثبتات كانت 20.4% وزادت الى 22.3%. ومن هذا التحليل يلاحظ ان الدول في تثبيت اسعار الصرف اتخذت ادوات اخرى متنوعة كما اتجهت دول اخرى نحو سياسات تستهدف التضخم الذي أصبح ظاهره مؤرقة لكل اقتصاديات العالم.

مما تقدم يلاحظ ايضا عدم اتباع نظام صرف واحد ولا مثبت اسمي محدد لأسعار الصرف، فكل هذا يعتمد على الحالة الاقتصادية لكل بلد والسياسات المتبعة في استهداف الاهداف الاقتصادية.

مفهوم سعر الصرف الاجنبي

للقوف على مفهوم سعر الصرف الاجنبي يجب تحديد معنى الصرف الاجنبي فاصطلاحا فهو يحمل أكثر من معنى، فمرة يشير الى مفهوم النقد الاجنبي ومرة أخرى يقصد به عملية تبادل النقود الاجنبية او انه يعبر عن المعنيين في ان واحد (الغالبية عبد الحسين جليل عبد الحسن، 2011). كما يمكن ان يعبر سعر الصرف عن سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، (فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى (حشيش عادل احمد، مجدي محمود شهاب، 2003) ويعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو بالعكس عدد وحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية وباختصار هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى.

كما يمكن ان يعبر سعر الصرف عن سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.

النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف

(1) نظرية تعادل القوة الشرائية

جاءت هذه النظرية للبحث عن كيفية تحديد اسعار التعادل بين عملات الدول بخلاف قاعدة الذهب (سعر التعادل بين عملتين يتم عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الدولة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل) (شعيب و رحيمه 2011) بالتالي فان هذه النظرية في صورتها المطلقة تحاول توضيح ان القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج بالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الاسعار الداخلية.

$$\epsilon = p/p^*$$

€: رمز سعر الصرف، P: مؤشر الاسعار المحلية، P*: مؤشر الاسعار الاجنبية

بالتالي فان مستوى السعر المحلي يساوى

$$P = \epsilon . p^*$$

كما حاولت هذه النظرية الاخذ بالنسبية في تغير الاسعار المحلية والخارجية، ورغم الانتقادات لهذه النظرية كون ان كثير من السلع لا تدخل في التجارة الخارجية كما ان الزيادة في الدخل القومي تزيد من السلع المستوردة وبالتالي يزيد الطلب على العملات الاجنبية دون التأثير على القوة الشرائية الداخلية، ولكن رغم الانتقادات حاولت النظرية ايجاد تفسير لتحركات سعر الصرف في حالة اختلاف مستويات التضخم بين الدول.

(2) - نظرية تعادل اسعار الفائدة

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية ان سعر الصرف يتوقف ويتحدد بشكل كبير بالمتغيرات المالية كسعر الفائدة المحلي والأجنبي. (تعتبر نظرية تعادل سعر الفائدة عن العلاقة الموجودة، التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف،

حيث ان مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب ان يعكس العلاقة في تغييرات اسعار الصرف المنتظرة (اليوسف، 2004). القاعدة العامة لهذه النظرية ان عملة اي بلد (أ) تنخفض عن قيمه عملة اي بلد اخر (ب) في حالة كان سعر الفائدة المردودية في (ب) أكبر من (أ) لان المستثمرين سوف يتحصلون على معدلات فائده أكبر مما هو سائد في السوق المحلي.

(3) - نظرية الارصدة

هذه النظرية تفسر سعر الصرف وفق حالة الميزان التجاري (بن حمودة، 2012)، إذا حقق الميزان فائضاً، أسي ان قيمة الصادرات أكبر عن قيمة الواردات، زاد الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها، والعكس إذا سجل الميزان عجزاً، أي ان قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، زاد الطلب على العملة الاجنبية فترتفع قيمتها.

(4) - نظرية كمية النقود

تعتبر زيادة كمية عرض النقود وتداولها في اقتصاد دولة ما مؤثراً في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع اسعار السلع المحلية، وتصبح تكلفة الصادرات عالية وتفقد تنافسيتها ويقبل المقيمون على اقتناء هذه السلع من الخارج فيزداد الطلب على العملة الاجنبية فيتدهور صرف العملة المحلية "تغيرات الكتلة النقدية ذات تأثير على معدلات الصرف – درفال يمينيه 2011"

(5) نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف

حاول دور نبوش عام 1936 تفسير عدم توازن سعر الصرف من خلال التركيبية المؤثرة في سعر الصرف " ردة فعل الاسعار في الاقتصاد تجاه أي ازمة نقدية لا تصحح جميعها بنفس السرعة فالأصول المالية ف سوق الصرف تصحح بوتيرة أسرع من اسعار السلع وتغيرات سعر الصرف تخضع لسعر الفائدة في المدى القصير ولتساوي القوى الشرائية في المدى الطويل –Mondher1999"

(6) نظرية فقاعات المضاربة

ظهرت هذه النظرية نتاج للازمة المالية في عام 1981 حيث اصبحت تظهر فوارق دائمة في سوق الصرف وقيمة التوازن في الاساسيات الاقتصادية كالتضخم وميزان المدفوعات ...الخ وهذا الفارق يسمى فقاع المضاربة

$$S=S(EQ)+B$$

S=سعر الصرف ؛ SEQ=السعر التوازني ، B =فقاع المضاربة

"تغير المعلومات في السوق يؤثر سلبي او ايجابا على السعر التوازني للصرف واخيرا سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة (Mondher, 1999).

علاقة سعر الصرف بالسياسة الاقتصادية

السياسة المتعلقة بسعر الصرف من اهم السياسات الاقتصادية لأنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كمستوى الاسعار العام، حجم التجارة الخارجية، الميزان التجاري ...الخ وهي من الاليات التي تُستخدم لمعالجة اختلالات خاصة في ظل الشروط المقيدة للتبادل التجاري. ويتم استخدام عدة ادوات لتنفيذ سياسة سعر الصرف وتشمل:-

- 1- في ظل نظام سعر الصرف الثابت يتم استخدام تخفيض العملة المحلية امام العملة الاجنبية لتشجيع الصادرات ودعم تنافسها، كما يتم اعادة تقويم العملة المحلية لتشجيع الواردات ودعمها.
- 2- عند انهيار العملة المحلية تقوم السلطات ببيع جزء من الاحتياطات النقدية مقابل العملة المحلية. وعند تحسن العملة المحلية يتم شراء العملة الاجنبية للاحتفاظ برصيد العملات الاجنبية لدعم العملة المحلية.
- 3- في حالة انهيار العملة المحلية يتم اعتماد سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة المحلية.
- 4- تطبيق نظام مراقبة سعر الصرف باعتماد نظام الرخصة الخاصة لمبيعات العملة الاجنبية ومشترياتها.
- 5- اعتماد نظام صرف متعدد يشمل نظام سعر صرف مغالٍ فيه (تقويم العملة المحلية) دعم الواردات اما الصادرات المحلية فيتم دعمها بنظام صرف عادي.

تهدف ادوات سياسة سعر الصرف الى تنمية الصناعات المحلية من خلال تخفيض سعر صرف العملة المحلية، كما يساعد خفض سعر الصرف الحقيقي الى جعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية وزيادة قاعدة السلع الموجهة للتصدير، كما ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يزيد من القوة الشرائية للأجور، وعندما يتحسن سعر الصرف ينخفض مستوى التضخم المستورد حيث تنخفض تكاليف الانتاج وتحسن القوة الشرائية للعملة الوطنية (بربري، 2011). من خلال الاستعراض السابق يلاحظ ان لسياسة سعر الصرف علاقة بالسياسة النقدية لان السياسة النقدية تؤثر في سوق الصرف من خلال شراء السندات وبيعها واستخدام الاحتياطات الاجنبية وفرض قيود على حركة رؤوس الاموال الدولية، كما تؤثر السياسة المالية من خلال تغير الانفاق الحكومي على الطلب على العملات الاجنبية كما ان ظهور عجز او فائض في الميزانية العامة يؤثر على كمية النقد الاجنبي. كما ان اتباع الدول لسياسة حرية او حماية التجارة يؤثر ذلك على الطلب والعرض من النقد الأجنبي وبالتالي يتأثر سعر الصرف.

انعكاسات انظمة الصرف على المؤشرات الاقتصادية

اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة أثر تطبيق انظمة الصرف على تحركات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي، اذ يعتبر مستوى الاسعار العام وتدفق الاموال الدولية من خلال الصادرات والواردات وانعكاس ذلك على مستوى الاستثمار وحركة الانتاج ومعدل النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات التي تقيس مستوى الاستقرار الاقتصادي.

1-التضخم واختيار نظام سعر الصرف

شكلت مشكلة التضخم جدلاً واسعاً في اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات منخفضة من التضخم في مستوى الاسعار العام. واكد مؤيدو نظام الصرف الثابت بان هذا النظام يقيد السياسة النقدية ومن ثم يخفض مستويات الاسعار العامة. ومن بين الدراسات التجريبية، والتي تخصصت في الموضوع نجد تلك المقدمة من (Aziz & Caramazza 1998) وأشارت إلى أن التضخم كان أكثر ضعفاً وأكثر استقراراً في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت. بالتالي تثبتت سعر الصرف يرفع ويزيد ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ويؤدي الى زيادة الطلب على العملة عند مستوى معين من العرض النقدي مما يساهم في المحافظة على معدلات منخفضة من التضخم.

(ان افضلية النظام الثابت تكون أكثر أهمية في البلدان ذات الدخل المنخفضة، التي لا تراقب تدفق الاموال الدولية عن باقي الدول التي لا تتبع ذلك، حيث ان مثل هذه المراقبة تخفض من درجة الثقة، فضلا عن ذلك تكون تغيرات التضخم ضعيفة في النظام الثابت عن النظام المرن (جبوري، 2013) كما اشار مؤيدو نظام الصرف المرن على عكس ذلك، حيث اشار كويرك (1996) انه في المدى البعيد سوف يكون هناك تكيف بين تقلبات اسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدل التضخم حيث أن فرضية معدل التضخم المنخفض تحت نظام أسعار الصرف الثابت لم تعد تلقى قبولا في ظل بعض الحرية التي أعطيت للسياسة النقدية في هذا النظام (نايف وسعدون، 2009). يلاحظ ان مؤيدي نظام الصرف الثابت كانت دراستهم على البلدان منخفضة الدخل تحديدا وبالتالي هي أكثر الآراء التي يمكن الاخذ بها في حالة دراسة الحالة السودانية.

2- الاستثمار واختيار نظم الصرف

ان تقلبات أسعار الصرف تنشأ عنها مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى عدم توجيه استثماراتهم المباشرة نحو الدولة التي تعاني من تقلبات أسعار صرف عملتها، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الاستثماري وزادت اسعار الفائدة.

3- النمو الاقتصادي وسعر الصرف

استعملت النظرية الاقتصادية بعض المؤشرات التي يُظهرها كل نمط من أنظمة سعر الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي حيث أن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على نمو الانتاجية. ويمكن إبراز العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي من خلال حركة رؤوس الاموال والتراكم المعرفي (انخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفض التكلفة ويرفع من التنافسية للسلع ويزيد من قيمة رؤوس الاموال المستثمرة بالعملة الاجنبية، كما يسمح بزيادة عمليات التدريب بالخارج ومن ثم اكتساب المهارات (جبوري، 2013). كل اختلال وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي يؤثر على النمو في الاجل الطويل. بعض المنظرين يرون ان تقلبات سعر الصرف الحقيقي فيها ضرر على نمو الانتاجية لان تخفيض سعر الصرف الحقيقي لا يقدم حماية للمنتجات المحلية امام الاستثمارات الاجنبية وبالتالي يختفي الحافز نحو الاستثمار ومن ثم الانتاج.

كلما كان لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح ذلك بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي للموارد، وفي الوقت نفسه لابد ان يكون هناك استقرار نسبي يؤمن زيادة النمو الاقتصادي.

4- أنظمة أسعار الصرف والتجارة الخارجية

من الجانب النظري، تؤثر أنظمة أسعار الصرف على مستوى النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم التجارة الدولية، حيث يرى بعض المنظرين ان مستوى التبادل التجاري يتجه ليزداد في ظل نظام الصرف الثابت لان التقلبات الشديدة في سعر الصرف تزيد من حالة عدم التأكد وتزيد من تكلفة التبادل الدولي.

تطور سياسة سعر الصرف في السودان (1970-2019)

يعكس سعر الصرف القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. كما أن أحد القضايا المرتبطة بأسعار الصرف هي آلية انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في دولة ما إلى أسعار السلع والخدمات المحلية،

التي تؤثر على زيادة حصة الدولة من التجارة الخارجية وعرض النقد الأجنبي الذي يعتبر المصدر الرئيس لاحتياجات الدولة لتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. يمكن تقسيم سياسات. ونظم سعر الصرف في السودان إلى عدة مراحل (بنك السودان المركزي، 2009).

سياسة سعر الصرف للفترة (1956-2007م).

- فترة تثبيت سعر الصرف (1956-1979م): منذ استقلال السودان تم إطلاق عملة الجنيه السوداني بوساطة لجنة العملة. وقد اشتهر السودان بإنتاج القطن وتصديره والمنتجات الزراعية المتعددة التي عززت من قيمة الجنيه السوداني ودعمت استقراره. وفي يوليو 1957م تم الاتفاق مع صندوق النقد الأجنبي على تحديد سعر صرف الجنيه السوداني بما يعادل 2.87 دولار أي يكون سعر الدولار 0.35 جنيه واستمر تثبيت سعر الجنيه حتى نهاية السبعينات.

- فترة سياسة تخفيض سعر الصرف (1979-1992م): في يونيو 1979 تزامناً مع إعداد الموازنة العامة للدولة تم تخفيض سعر الجنيه السوداني إلى 2.5 دولار على أن يكون الدولار يعادل 0.4 جنيه سوداني. ومن ذلك التاريخ بدأت سياسة تخفيض سعر الصرف والتي اتبعت في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي. حيث شهدت الفترة التالية تخفيضات متوالية وفي سبتمبر 1979م تم الإعلان عن تخفيض سعر الجنيه السوداني ليصبح الجنيه يعادل 2 دولار. كما أعلن عن سعر الصرف المزدوج حيث تم تحديد سعر الصرف الموازي وكان يعادل 1.24 دولار للجنيه وطبق السعر الحر على جميع السلع المستوردة ما عدا 19 سلعة بالسعر الرسمي. واستمرت سياسة التخفيض حتى سياسة التخفيض ففي نوفمبر 1981 تم إلغاء سعر الصرف الموازي وتخفيض الجنيه إلى 1.11 دولار وفي نوفمبر 1982 تم تخفيض سعر الجنيه ليصبح 0.77 دولار أي واحد دولار يعادل 1.30 جنيه سوداني وبذلك انخفضت قيمة الجنيه السوداني عن عتبة الواحد دولار. تم استحداث سعر صرف جديد يسمى سعر الصرف الحر يعادل 1.8 جنيه للدولار وسعر الصرف الرسمي 1.3 جنيه للدولار. وفي يناير 1984 تم تخفيض سعر الصرف الحر إلى 2.1 جنيه للدولار وفي عام 1985 تم السماح للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف الحر ليكون في حدود 3.15 جنيه للدولار بينما يثبت سعر الصرف الرسمي في حدود 2.5 جنيه للدولار وفي الفترات من مارس 1985 إلى مارس 1986 تم تثبيت سعر الصرف الرسمي 2.5 جنيه للدولار بينما تم تعديل سعر الصرف الحر 3.15 جنيه للدولار، 3.25 جنيه للدولار، 3.30 جنيه للدولار، 3.45 جنيه للدولار. وفي أكتوبر 1987 تم الإعلان عن سعر صرف موحد ليكون سعر الصرف الرسمي 4.5 جنيه للدولار ونتيجة للتدهور الاقتصادي بلغ سعر الصرف الرسمي 15 جنيه للدولار في أكتوبر 1991م، بينما بلغ سعر الصرف الحر 30 جنيه للدولار.

- فترة تعويم سعر الصرف (1992-1999م): تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992 والغي نظام سعر الصرف الرسمي والحر وتم تحرير سعر صرف الجنيه السوداني حيث يتم تحديده بوساطة اتحاد المصارف وفقاً لمؤشرات العرض والطلب. فقد أدى تعويم سعر الصرف في ظل انعدام احتياطي النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في سعر الصرف واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. وفي عام 1995 تمت إجازة لائحة تنظيم أعمال الصرافة بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.

- الربط الزاحف (1997-1999م) وبموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان والصرافات واتحاد المصارف وتهدي هذه اللجنة بحجم المعاملات في النقد الأجنبي على أن يتم التحديد بين السعر الحر

والموازي. وتقوم اللجنة بالإعلان عن الحدود الدنيا والعليا لسعر الشراء لكل من البنوك والصرافات على أن تختار أي من الحدين يمثل سعر الشراء ثم تضيف 2% ليكون سعر البيع.

- **التعويم المدار (1999-2008):** شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف لزيادة تدفقات عائد النفط التي أسهمت في توفير موارد لسوق النقد الأجنبي وفي هذه الفترة طبقت السلطات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث أصبحت قوى العرض والطلب هي المبدأ الأساسي ويكون التدخل في سوق النقد لتصحيح مسار السيولة في الاقتصاد.

- **التعويم المدار وفترة شح الاحتياطيات (2008-2015):** تقلصت عائدات النفط بشكل كبير بسبب انفصال دولة جنوب السودان بالإضافة إلى تراجع عائدات الصادرات غير البترولية، فقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وظهور السوق الموازي من جديد من 1999 بدأت تتعدد أسعار الصرف مع التخفيضات المتلاحقة لسعر الصرف الرسمي. (بنك السودان مجلة المصري 2016).

نتائج تحليل أثر نظم الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية (تجربة السودان 1970-2019)

خلال حقبة السبعينات (1970-1979): تم فيها اتباع نظام سعر الصرف الثابت وقد شهدت هذه الفترة استقراراً في سعر صرف الجنية السوداني حيث كان يعادل 2.87 دولار، وكان نظام الصرف الثابت داعماً للصادرات وتنافسيتها حيث يلاحظ من التحليل قوة ارتباط سعر الصرف بالصادرات (معامل الارتباط -0.86) كما كان معامل التحديد (0.75) وهي نسبة تفسر قوة نظام سعر الصرف المتبع في تحديد حركة الصادرات وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة. وبنفس الاتجاه كان أثر سعر الصرف على حركة الواردات (معامل الارتباط 0.92) كما كان معامل التحديد (0.84) وهي نسبة تفسيرية تشير لقوة نظام الصرف المتبع في تحديد حركة الواردات وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة.. كما ان نتائج اختبار (F) للمتوسطات توضح احتمال معنوية اقل من مستوى (0.05) مما يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار (T)، مما يعنى قبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الحركة الموجبة للصادرات وللواردات.

(2) كما اشار التحليل للارتباط القوى بين سعر الصرف والنتائج الإجمالي المحلي (معامل الارتباط 0.97) كما كان معامل التحديد (0.94) وهي نسبة قوية ومفسرة لأثر نظام سعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الناتج المحلي بالمتغير محل الدراسة. كما ان نتائج اختبار (F) للمتوسطات توضح احتمال معنوية اقل من مستوى (0.05) مما يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار (T) مما يعنى قبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الحركة الموجبة للناتج المحلي الإجمالي.

(3) كما اشار التحليل لارتباط قوى جدا بين سعر الصرف والدخل الشخصي (0.94) كما ان (0.89) كمعامل تحديد تفسر ان 0.89 من اسباب تأثر الدخل الشخصي يعود لنظام سعر الصرف المتبع وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة.

كما ان نتائج اختبار (F) للمتوسطات توضح احتمال معنوية اقل من مستوى (0.05) مما يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار (T) مما يعنى قبول الفرض البديل في وجود تأثير لنظام سعر الصرف على الحركة الموجبة للدخل الشخصي.

(4) في قياس مؤشر التضخم للفترة يلاحظ ان الارتباط بين سعر الصرف ومعدل التضخم كان متوسط (معامل الارتباط 0.67) كما ان نتائج اختبار (F) تدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) لقبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على التضخم. ولكن في المقابل فان مدى الدقة والتحديد في تقدير المتغير التابع (التضخم) كانت ضعيفة جدا (معامل التحديد 0.45) بالتالي (0.55) من اسباب التضخم تعود لأسباب اخرى بخلاف نظام سعر الصرف المتبع وهذا ما دلت عليه ضعف قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة.

إذاً نظام سعر الصرف الثابت المتبع خلال حقبة السبعينات كان له إثر موجب في حركة الصادرات والواردات والنتائج المحلى الإجمالي والدخل الشخصي كما ان الزيادة البسيطة في معدل التضخم كان مردها لأسباب اخرى بخلاف نظام سعر الصرف المتبع.

حقبة الثمانينات (1980--1989): خلال هذه الفترة تم اتباع نظام سعر الصرف المدار حيث تم عمل تخفيضات متتالية للعملة المحلية (الجنية السوداني) مقابل الدولار الا ان هذا الاجراء لم يحرك الصادرات فظللت متأرجحة وبالتالي كانت الارتباطية بين نظام سعر الصرف والصادرات ضعيفة جدا (معامل الارتباط 0.084) كما ان تفسير اثر نظام سعر الصرف على حجم الصادرات كان في حدود ضعيفة جدا (معامل التحديد 0.07) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة .

(2) بصورة عامة تحركت الواردات برغم التآرجح خلال هذه الفترة لذلك كان معامل الارتباط متوسطاً (0.60) كذلك لم يكن نظام سعر الصرف مفسراً جيد للأثر على الواردات (معامل التحديد 0.36) بالتالي هناك اسباب اخرى تؤثر وبنسبة (0.64) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة

على ضوء هذه النتائج جاءت نتائج اختبار (F) تدل على عدم ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) بالتالي قبول فرض العدم في عدم تأثير نظام سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات.

(3) كما يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار كان ذا أثر متوسط على حجم الناتج المحلى الإجمالي (معامل الارتباط 0.75) كما ان سعر الصرف يفسر تأثيراً متوسطاً على الناتج المحلى الإجمالي (معامل التحديد 0.56) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الناتج المحلى بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

لكن عموماً جاءت نتائج اختبار (F) على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار تي بقبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الناتج المحلى الإجمالي.

(4) كما يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار كان ذا إثر متوسط على حجم الدخل الشخصي (معامل الارتباط 0.64) كما ان سعر الصرف فسر تأثيراً متوسطاً على الدخل الشخصي (معامل التحديد 0.59) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

لكن عموما جاءت نتائج اختبار (F) للمتوسطات على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) بقبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الدخل الشخصي.

(5) كما يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار كان ذو أثر متوسط على معدل التضخم (معامل الارتباط 0.65) كما ان سعر الصرف فسر تأثيرا ضعيفا على معدل التضخم (معامل التحديد 0.43) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة. لكن عموما اختبار (F) للمتوسطات يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) في قبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على معدل التضخم.

يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار خلال حقبة الثمانينات لم يكن داعما بصورة كبيرة لحركة الصادرات والواردات ولا الناتج المحلي الإجمالي ولا الدخل الشخصي ولا مفسرا معتبرا لمعدل التضخم الذي تأثر أكثر بعوامل أخرى

حقبة التسعينات (1990--1999): تم اتباع نظام صرف مرن وتم تحرير كامل لسعر الصرف حسب موجبات صندوق النقد والبنك الدولي، وقد كان لهذه السياسة اثر سالب على حجم الصادرات اذ ظلت متأرجحة حتى منتصف التسعينات ولكن اتباع نظام صرف مدار في 1997 ادى لتحسن حجم الصادرات وقد جاء معامل الارتباط (0.84) كما ان معامل التحديد (0.70) مفسرا جودة سعر الصرف في التأثير على الصادرات كما ان اختبار (F) يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) نتج عنه قبول الفرضية البديلة في تأثير سعر الصرف وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(2) وفي المقابل تحسن حجم الواردات بصورة عامة (معامل الارتباط 0.82) كما جاء معامل التحديد (0.67) مبينا قبول الفرضية البديلة في وجود تأثير لنظام الصرف على الواردات وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(3) ان سياسة التحرير وارتفاع التكلفة اثرت سلبا على الانتاج وقد شهدت حقبة التسعينات تحول منتجين حقيقيين من الانتاج الحقيقي الى الاستهلاك مما نتج عن ذلك تدنٍ عام في الناتج المحلي الإجمالي لذلك كان معامل الارتباط (0.44) كما ان نظام سعر الصرف المتبع لم يكن مفسرا جيدا لحركة الناتج (معامل التحديد 0.19) وقد نتج عن ذلك تذبذب في الدخل الشخصي.

وجاء معامل الارتباط (0.48) ومعامل التفسير والتحديد (0.23) عند تفسير إثر سعر الصرف على الدخل الشخصي. وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(4) كما ان نظام سعر الصرف المتبع كان ذا ارتباط متوسط على التضخم (معامل الارتباط = 0.72) وقد اشارت نتيجة اختبار (F) للمتوسطات يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) قبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف على معدل التضخم، كما ان معامل التحديد (0.51) في تفسير جودة سعر الصرف على التضخم وهذا يشير الى ان هناك عوامل أخرى نسبتها (0.49) تؤثر على التضخم. بالتالي نلاحظ ان التضخم ظل

متأرجحا بصورة كبيرة وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

يلاحظ ان نظام التعويم والتحرير لسعر الصرف خلال حقبة التسعينات قد أثر سلبا على حجم وحركة الصادرات وفي المقابل ساهم في زيادة الواردات مما نتج عنه زيادة عجز الميزان التجاري. كما لم يدعم نظام سعر الصرف المرن الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل الشخصي وقد زاد من معدلات التضخم.

الحقبة (2000—2010): تم اتباع نظام سعر الصرف المدار وقد شهدت الفترة تدفق عائدات البترول وتجنس في الاداء الاقتصادي وقد ادى ذلك الى قوة ارتباطية تأثير نظام سعر الصرف وبصورة موجبة على الصادرات (معامل الارتباط = 0.92) وقد قفزت الصادرات الى ارقام عالية وقد دلت القوة التفسيرية لتأثير نظام سعر الصرف على الصادرات وبصوره قوية (معامل التحديد 0.85). وبنفس القدر تزايدت الواردات موضحا ذلك قوة ارتباطية نظام سعر الصرف بالواردات (معامل الارتباط = 0.89) كما ان معامل التحديد (0.80) يفسر جودة تأثير سعر الصرف على حركة الواردات كما ان نتيجة اختبار المتوسطات (F) يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) تشير الى قبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات.

(2) كما يلاحظ الاثر الإيجابي لنظام الصرف على حجم الناتج المحلي وقد كان معامل الارتباط قويا (0.83) كما ان المعامل التفسيري لتأثير نظام الصرف على الناتج (0.69) وبالتالي كان معامل التحديد مفسراً لتأثير سعر الصرف على الناتج المحلي. وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(3) كما يلاحظ ضعف ارتباطية نظام الصرف بمعدل التضخم (معامل الارتباط 0.22) وبالتالي جاء معامل التحديد (0.05) موضحا التأثير الضعيف جدا لنظام سعر الصرف على التضخم لان هناك عوامل اخرى مؤثرة ومحددة وبنسبة (0.95) وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) تشير الى قبول فرضية العدم بعدم وجود تأثير لسعر الصرف على معدل التضخم وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة.

(4) كما يلاحظ ان المؤشرات الايجابية للناتج الإجمالي قد انعكست ايجابا على الدخل الشخصي حيث كان معامل الارتباط قويا جدا (0.91) كما ان معامل التحديد اشار الى ان نسبة (0.82) من التأثير على الدخل الشخصي كانت ترجع لنظام الصرف المتبع. كما ان النتائج اشارت الى قبول الفرضية البديلة في وجود تأثير لنظام سعر الصرف على الدخل الشخصي وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

يلاحظ خلال الحقبة الاولى من الالفية ان التراجع من نظام التحرير الكامل لسعر الصرف واتباع نظام صرف مدار وفي ظل اوضاع اقتصاديه مستقرة وعوائد صادرات البترول قد ادى الى تحسن حركة الصادرات والواردات وتحسن الناتج المحلي الإجمالي والدخل الشخصي كما ان نظام الصرف لم يؤثر في زيادة معدلات التضخم حيث ان هناك عوامل اخرى بخلاف سعر الصرف كانت مؤثره جدا وبنسبة (0.78) في معدلات التضخم.

الحقبة (2010-2019): تم اتباع نظام صرف اكثر مرونة وادى ذلك لظهور سعر مواز وانتشرت تجارة العملة فلعجات الحكومة الى تخفيض سعر الصرف ولكن هذه الخطوة لم تحرك الصادرات خاصة بعد توقف الصادرات البترولية بعد انفصال جنوب السودان فانخفضت بنسبة (0.77) وهذا يبرر مدى ارتباطية وتأثير نظام سعر الصرف سلبا على الصادرات (معامل الارتباط 0.76) وجاء معامل التحديد موضحا ان (0.58) من التأثير يرجع لنظام الصرف المتبع الا ان

هناك عوامل أخرى تؤثر وبنسبة (0.42) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(2) في المقابل انخفضت الواردات وبنسبة (0.74) مما يشير لقوة ارتباطية نظام الصرف بالواردات (0.96) كما اشارت لقوة تفسير سعر الصرف في التأثير على الواردات (معامل التحديد 0.91). نتائج اختبار (F) تدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) لقبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف على كلا من الصادرات والواردات. وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(3) انخفاض حجم الصادرات والواردات يشير للتأثير السالب للإنتاج وهذا يوضحه التدني العام للنتائج المحلي الإجمالي اذ لم يكن هناك تأثير لنظام سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي بصوره ملموسة حيث كان معامل الارتباط (0.48) ومعامل التحديد (0.23).

(4) وكنتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي انخفض الدخل الشخصي بصورة عامة ومتأرجحة في بعض الاحيان مما يدل لضعف تأثير نظام سعر الصرف على الدخل الشخصي (معامل الارتباط 0.54) وجاء معامل التحديد (0.30).

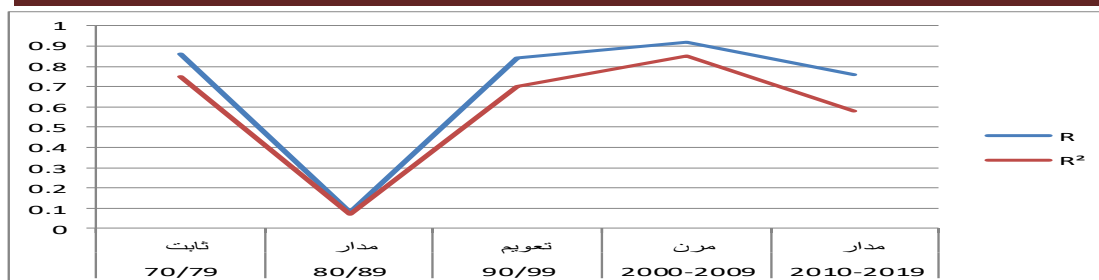
(5) كما ان نظام سعر الصرف كان له ارتباط وسط بالترحم، معامل الارتباط (0.75) كما ان معامل التحديد (0.56) مما يشير الى وجود تأثير عوامل أخرى على معدل التضخم وبنسبة (0.44) وقد جاءت نتائج اختبار (F) تدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) قبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف وقبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف على كلا من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الشخصي. وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية هذه المتغيرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

إذا يلاحظ ان العودة لنظام الصرف المرن خلال الحقبة الثانية من الالفية ادى لانخفاض الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم الدخل الشخصي وكان له أثر سالب في زيادة معدلات التضخم.

ادناه مرفقات للبيانات الجدولية لنتائج اختبار تأثير المتغير المستقل (نظم سعر الصرف) حسب الحقب الزمنية على المتغيرات التابعة (المؤشرات الاقتصادية الكلية (الصادرات، الواردات، الناتج المحلي، الدخل الشخصي، ومعدل التضخم الموضحة بالجدول رقم 3 حتى الجدول رقم 8 ادناه).

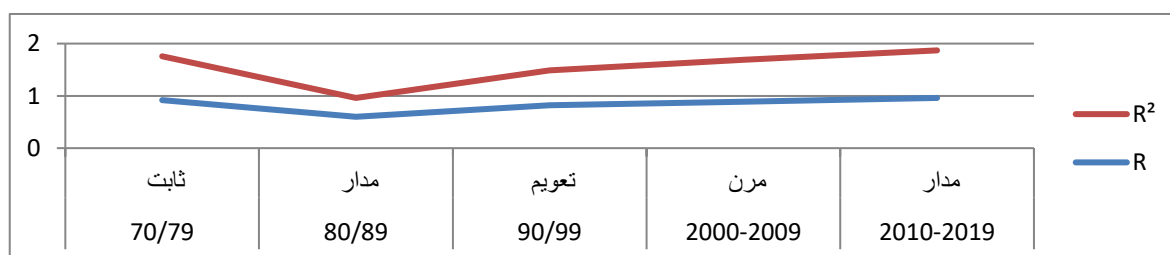
جدول رقم (3): متغير الصادرات

الفترة	نظام سعر الصرف	R	R ²	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.86	0.75	0.01	0.01
89/80	المدار مع التخفيض	0.08	0.07	0.818	0.01
99/90	تعويم وتحرير + الربط الزاحف	0.84	0.70	0.02	0.00
2009/2000	مرن	0.92	0.85	0.00	0.00
2019/2010	مدار	0.76	0.58	0.011	0.011



جدول رقم (4) متغير الواردات

الفترة	نظام سعر الصرف	R	R²	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.92	0.84	0.000	0.001
89/80	المدار مع التخفيض	0.60	0.36	0.06	0.000
99/90	تعويم وتحرير+الربط الزاحف	0.82	0.67	0.04	0.000
2009/2000	مرن	0.89	0.80	0.001	0.000
2019/2010	مدار	0.96	0.91	0.000	0.000



جدول رقم (5) متغير الناتج المحلي الإجمالي

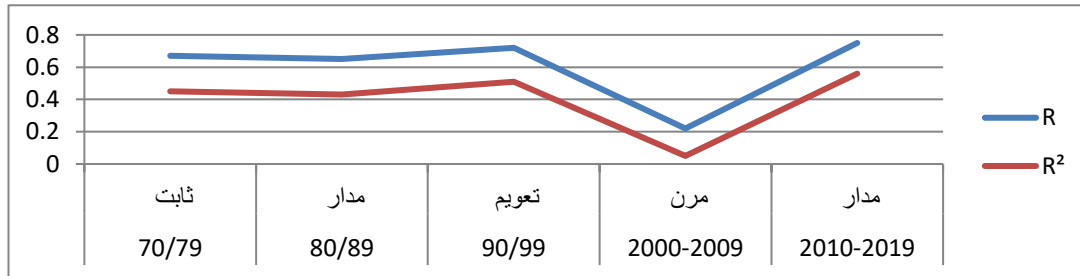
الفترة	نظام سعر الصرف	R	R²	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.96	0.94	0.000	0.000
89/80	المدار	0.75	0.56	0.013	0.002
99/90	تعويم وتحرير	0.44	0.19	0.207	0.04
2009/2000	مرن	0.83	0.69	0.03	0.01
2019/2010	مدار	0.84	0.23	0.160	0.000

جدول رقم (6) متغير الدخل الشخصي

الفترة	نظام سعر الصرف	R	R²	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.94	0.89	0.000	0.000
89/80	المدار	0.64	0.41	0.045	0.001
99/90	تعويم وتحرير	0.48	0.23	0.162	0.004
2009/2000	مرن	0.91	0.82	0.000	0.000
2019/2000	مدار	0.54	0.30	0.104	0.000

جدول رقم (7) متغير التضخم

الفترة	نظام سعر الصرف	R	R ²	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.67	0.45	0.033	0.068
89/80	المدار	0.65	0.43	0.040	0.019
99/90	تعويم وتحرير	720	.051	0.020	0.000
2009/2000	مرن	220	.005	054	28.0
2019/2010	مدار	750	.056	0.013	0.04



جدول رقم (8) لنتيجة قياس معامل الارتباط المعدل AdjustedR²

Decades/ indicators	EX	IMP	GDP	PI	INF
70	0.72	0.82	0.93	0.87	0.19
80	-0.117	0.29	0.50	0.34	0.36
90	0.67	0.63	0.93	0.13	0.45
2000	0.83	0.77	0.004	0.76	0.15
2010	0.29	0.90	0.13	0.21	0.51

النتائج

بعد اجراء التحليل للعلاقة بين نظم الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم اختيارها توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- (1) نظم سعر الصرف الثابت والاقرب للثبات التي اتبعت في السودان كانت داعمة للمتغيرات الاقتصادية الكلية (صادرات، واردات، ناتج محلي ودخل شخصي) كما كانت ذات أثر إيجابي في تقليل معدلات التضخم.
- (2) نظم سعر الصرف المرن والتعويم والتحرير الكامل لسعر الصرف التي اتبعت في السودان كانت ذات أثر سالب ولم تدعم المتغيرات الاقتصادية الكلية (صادرات، واردات، ناتج محلي ودخل شخصي) كما كانت ذات أثر سالب في زيادة معدلات التضخم.
- (3) نظم الصرف لوحدها لا تؤثر بصورة فاعلة على اداء المتغيرات الاقتصادية الكلية ما لم تكن هناك سياسات اقتصادية متكاملة (سعرية، نقدية، مالية، تجارية) تدعم الانتاج.
- (4) نظم الصرف وحدها لا تؤثر بصورة فاعلة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ما لم يكن هناك استقرار اقتصادي.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

- (1) ضرورة اتباع نظم صرف ثابت او أقرب للثبات حتى تكون هنالك اثار موجبه وداعمه للمؤشرات الاقتصادية.
- (2) عدم الانصياع الكامل لشروط صندوق النقد والبنك الدولي، التي من ضمنها التحرير الكامل لنظام سعر الصرف والتخفيض المتوالي للعملة المحلية وهي كلها اجراءات تقع في الإطار النقدي والمالي ولا تحرك الانتاج الحقيقي ولا تساهم في تنوع القاعدة الانتاجية ولا تدعم القيم المضافة.
- (3) عند تطبيق شروط المؤسسات الدولية لا بد من الاخذ في الحسبان الحالة الاستثنائية للاقتصاد ومن ثم اتباع سياسات داعمة للإنتاج.
- (4) لابد من البحث عن مصادر إيرادية اخرى متنوعة لا تؤثر في العملية الانتاجية مثل فرض ضرائب على العقارات والأراضي غير المستغلة... الخ.

المصادر والمراجع

- الغالي، عبد الحسين جليل عبد الحسن (2014). سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- حشيش عادل احمد، مجدي محمود شهاب (2013). اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص 176.
- دومنيك سلفادور (1977). نظرية اقتصاديات الوحدة. ترجمة سعد الدين محمد الشيال. الدار الدولية للنشر والتوزيع مصر.
- اليوسف، نوره عبد الرحمان (2004). تعادل اسعار لفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد 10 المجلد 20 جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية.
- بن حمودة، فاطمة الزهراء (2012). أثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية (حالة الجوائز) اطروحة دكتوراه م، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
- نايف، فواز جار الله وسعدون، حسين فرحات (2009). أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة، العدد 93، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العراق.
- يميني درقال (2011). دراسة تقلبات سعر الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير م جامعة تلمسان الجزائر.
- بربري، محمد امين (2011). مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية —دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث جامعة الشلف الجزائر العدد 9 —
- جبوري، محمد (2011). تأثير انظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان الجزائر.
- Mondher, charif (1999). le Taux de Change. Edition Economica, Paris.
- Caramazza, Aziz (1999). Economica, Paris.

التقارير الدورية

Macro-economic trends WB-Sudan reports

1. تقارير بنك السودان المركزي

2. بنك السودان المركزي (2009) "دراسة توثيق سياسة سعر الصرف للفترة (1956-2007م) .

3 - بنك السودان . مجلة المصرفي العدد الثمانون. يونيو 2016م

4.تقرير الجهاز المركزي للإحصاء

5.بنك السودان مجلة المصرفي 2016

الملاحق

جدول (1) بيان لمتغير نظام الصرف (الثابت) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة السبعينات (1979/1970)

السنوات	سعر الصرف الجنية / \$	الصادرات ب \$	الواردات ب \$	ب \$ GDP	PI	INF
79	0.40	0.90	1.75	9.03	450	40.311
78	0.39	0.61	1.17	7.67	397	30.192
77	0.38	0.82	1.45	8.70	469	0.1708
76	0.37	0.78	1.34	6.98	390	0.0167
75	0.36	0.68	1.27	5.60	325	0.2396
74	0.35	0.58	0.95	4.60	277	0.2616
73	0.34	0.53	0.61	3.57	223	0.1529
72	0.34	0.46	0.48	2.88	186	0.1355
71	0.34	0.42	0.46	2.66	176	0.0130
70	0.33	0.40	0.40	2.44	166	0.04032

Source: Macro economic trends WB

جدول (2): بيان لمتغير نظام الصرف (المدار والتخفيض) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة حقبة الثمانينات (1989/1980)

السنوات	سعر الصرف الجنية / \$	الصادرات ب \$	الواردات ب \$	ب \$ GDP	PI	INF
89	12	0.82	1.43	21.41	842	0.6672
88	10	0.58	1.18	14.37	569	0.6470
87	9	1.11	2.24	12.09	481	0.2056
86	8	0.75	1.30	10.09	408	0.2445
85	6	1.70	1.47	8.09	334	0.4541
84	5	0.82	1.60	10.45	440	0.3415
83	4	0.87	1.75	8.23	354	0.3059
82	0.50	0.92	2.26	8.32	369	0.2571
81	0.40	0.96	2.37	10.02	462	0.2458
80	0.37	790.	1.73	8.95	429	0.2535

Source: Macro economic WB

جدول (3): بيان لمتغير نظام الصرف (التعويم والتحرير-والربط الزاحف) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة التسعينات (1990-1999)

السنوات	سعر الصرف الجنية/\$	الصادرات ب \$	الواردات ب \$	ب \$ GDP	PI	INF
1999	2516	0.83	1.81	10.68	339	0.1717
1998	1994	0.75	1.71	11.25	366	0.2462
1997	1576	0.62	1.46	11.68	389	0.4717
1996	1246	0.56	1.25	9.02	308	1.3282
1995	578	0.69	1.36	13.83	484	0.6838
1994	400	0.60	1.27	12.79	459	1.1540
1993	216	0.38	0.64	8.88	327	1.0138
1992	132	0.37	1.01	7.03	263	1.1762
1991	75	0.38	1.34	43.89	1668	1.2358
1990	20	0.50	0.88	33.64	1302	0.6516

Source: Macro economic trends WB

جدول (4): بيان لمتغير نظام الصرف (التعويم المدار-وفرة عائدات البترول) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة (2000/2009)

السنوات	سعر الصرف الجنية/\$	الصادرات B \$	الواردات B \$	ب \$ GDP	PI	INF
2009	2390	7.98	9.99	10.68	58.32	0.1717
2008	2058	13.14	10.68	11.25	64.83	0.2462
2007	2015	10.05	10.40	11.68	59.44	0.4717
2006	2171	6.83	9.55	9.02	45.26	1.3282
2005	2435	5.09	7.53	13.83	35.18	0.6838
2004	2582	3.81	4.30	12.79	26.65	1.1540
2003	2608	2.62	3.03	8.88	21.36	1.0138
2002	2633	2.07	2.58	7.03	18.14	1.1762
2001	2587	1.50	1.69	43.89	15.72	1.2358
2000	2571	1.96	1.64	33.64	12.26	0.6516

Source: Macro economic trends WB

جدول (5) بيان لمتغير نظام الصرف (التعويم المدار وشح الاحتياطات) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة (2019/2010)

السنوات	سعر الصرف الجنية/\$	الصادرات ب \$ B	الواردات \$ B	GDP \$B	PI	NF
2009	62000	5.09	2.66	32.34	748	0.5099
2008	48000	6.08	3.22	32.33	770	0.6329
2007	25800	5.29	5.36	129.72	3189	0.3235
2006	19600	5.10	6.49	102.94	2614	0.1775
2005	10000	4.86	8.11	84.99	2226	0.1691
2004	8900	8.29	7.34	76.82	2076	0.3691
2003	7200	10.58	8.59	66.03	1835	0.3652
2002	6500	7.98	8.18	63.20	1797	0.3556
2001	3700	13.14	9.99	78.40	1983	0.1810
2000	2900	10.05	10.15	74.15	1706	0.1298

Source: Macro economic trends WB